



قرار رقم : (٢٠٥)

وتاريخ : ٣٠/٦/١٤٣٣هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٦٤٩/ب وتاريخ ٤/٥/١٤٣١هـ ، المشتملة على خطاب صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٩٠٦٦ وتاريخ ٨/٤/١٤٣١هـ ، في شأن تطوير نظام معلومات متكاملة يحصر جميع ملكيات المساكن في المملكة .

وبعد الاطلاع على نظام التسجيل العيني للعقار ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦) وتاريخ ١١/٢/١٤٣٣هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٧هـ .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٤٥١) وتاريخ ٢/١١/١٤٣١هـ ، ورقم (٥٤٦) وتاريخ

٢٤/١٢/١٤٣٢هـ ، ورقم (٢٣٤) وتاريخ ١٧/٤/١٤٣٣هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٩٧) وتاريخ ٣/٥/١٤٣٣هـ .

يقرر ما يلي:

١ - تتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية ما يلي:

أ - إنشاء وتطوير نظام لحصر ملكيات المساكن في إطار ما نصت عليه الفقرة

(١) من المادة (التاسعة) من نظام التسجيل العيني للعقار ، وذلك خلال سنة

من تاريخ صدور هذا القرار .

ب - ربط هذا النظام بأنظمة المعلومات القائمة في وزارة العدل ، ومركز المعلومات

الوطني بوزارة الداخلية ، بحيث تكون بيانات ملكيات المساكن وما يطرأ

عليها من تعديلات متاحة لهاتين الجهتين بشكل آني ومحدث ، وقابلة

للتخزين لديهما .

ج - إتاحة بيانات ملكية المساكن إلكترونياً للجهات الحكومية الأخرى

بحسب حاجتها للمعلومة .



- ٢ - تتولى وزارة العدل تزويد هذا النظام بما لديها من بيانات للملكيات المساكن وما يطرأ عليها من تعديلات.
- ٣ - يتولى مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية تزويد النظام ببيانات مالكي المساكن اللازمة لهذا النظام.
- ٤ - يتولى برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية "يسر" عملية الربط المطلوب بين وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ووزارة العدل ، ووزارة الداخلية من خلال الشبكة الحكومية الآمنة وقناة التكامل الحكومية ، بما يضمن تكامل قواعد البيانات لدى كل هذه الجهات ، وتسهيل ربط الجهات المستفيدة الأخرى بالنظام لتتمكن من الاستفادة من بياناته والوصول إلى المعلومات التي تتطلبها طبيعة عملها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٧هـ .
- ٥ - تشكيل فريق عمل من : وزارة الداخلية ، ووزارة الشؤون البلدية والقروية ، ووزارة العدل ، ووزارة الإسكان ، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية "يسر") ، وذلك لمتابعة تنفيذ هذا القرار .

عبدالله

رئيس مجلس الوزراء